المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 22-07-2007 العـــدد : 1432
الصفحـات : 54 المسلسل : 36

خالد عبدالعزيز المقيرن

خالد المقيرن لـ «المجلة»:
الاقتصاد السعودي سيحقق 562 مليار من إنشاء المدن الاقتصادية وسيوفر 1.3 مليون فرصة عمل

■ شهدت السعودية في الفترة الأخيرة حراكا اقتصاديا متنوعا على كافة المسارات، وعزز هذا الحراك القرارات الاقتصادية التي ترسم خريطة تنمية مستدامة، تمثلت في إقامة خريطة واسعة من المدن الاقتصادية في مختلف المناطق، والمشاريع العملاقة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، واكمال البنية التحتية الاستثمارية، مما ينعكس في توفير الوظائف الجديدة للآلاف من الخريجين والعاملين الجدد، وتسهم بشكل واضح في رفع مستوى دخل الفرد، إضافة إلى فتح الجامعات الجديدة وغيرها مما يؤكد نجاح هذا الحراك واستراتيجيته، في ظل تنمية الدور المأمول من القطاع الخاص، كل هذا وغيره وانعكاساته على التنمية في السعودية و الخليج كان موضوع حوار مجلة "المجلة "مع رجل الأعمال السعودي

خالد بن عبد العزيز المقيرن عضو مجلس منطقة الرياض، وعضو مجلس إدارة بنك البلاد، وعضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض رئيس لجنة الأوراق المالية في الغرفة وها هو الحوار:

المجلة: ماهر عباس

● كيف تنظر إلى تجربة المدن الاقتصادية في السعودية، وما تعكسه من فرص استثمارية في القطاعات المختلفة ؟

– إن المدن الاقتصادية التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز تعتبر نقلة تاريخية للاقتصاد، و تتماشى مع أهداف الخطط الخمسية للتنمية، وتسهم في توفير متطلبات تنويع الاستثمار وتأتي ضمن حزمة من القرارات المهمة وهذه المدن الاقتصادية، سيكون لها عائد استثماري على الوطن والمواطن فمن المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني نحو 562 مليار ريال من إنشاء هذه المدن في المملكة ويوفر 1.3 مليون فرصة وظيفية مع تحقيق معدل دخل للفرد يبلغ 123 الف ريال عام 2020.

كما لاننسى أن هناك مشاريع كبرى لاتقل أهمية عن المدن الاقتصادية ولعل أبرزها المشاريع العملاقه التي دشنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في مدينة الرياض وهي مشاريع متنوعة بين البنى التحتيه ومشاريع القطاع الخاص.

وهذه المشاريع العملاقة من المدن والمشاريع الاقتصادية بشكل عام تأتي نتيجة لحسن توجيه مداخل النفط المرتفعة، ولعل أبرز تلك التوجيهات حرص الحكومة على تسديد جزء من الدين العام، وتوجيه الجزء الآخر إلى المشاريع الخدمية والتعليمية والصحية و الاقتصادية.

وعودة إلى الحديث عن المدن الاقتصادية فانه عند النظر في التوزيع الجغرافي لها نجد مراعاة الموقع عند اختيار المكان فضلا عن الميزات النسبية المتوافرة في المنطقة، وهذا يأتي في إطار التنمية الإقليمية المتوازنة والذي خطط له بأن يضخ حوالي مئتي مليار ريال كاستثمارات من القطاع الخاص حسب تقارير هيئة الاستثمار في هذه المناطق خلال عشر سنوات، حيث تختلف الأنشطة في هذه المدن حسب المقومات الاقتصادية والمزايا النسبية لكل منطقة، وسوف تسهم بحسب رؤية هيئة الاستثمار بالاستغلال الأمثل لمقومات السعودية المتعددة، التي تشمل السيولة المتوافرة في القطاع الخاص، وكونها أكبر مصدر للطاقة في العالم ومن أكبر الأسواق الاستهلاكية في المنطقة، إضافة إلى الاستفادة من موقع السعودية الاستراتيجي كنقطة وصل بين الشرق والغرب، إضافة إلى المساهمة في التنوع الاقتصادي. وهذه المدن ستنشئ صناعات وخدمات تنافسية جديدة مما سيؤدي إلى تقليل اعتماد اقتصاد المملكة على إيرادات النفط. وتقوم الهيئة الآن بوضع استراتيجية لتأسيس عشر صناعات تستطيع السعودية أن تصبح رائدة فيها عالميا، وتوفير الوظائف في مختلف القطاعات، وأظهرت الدراسات أن كل وظيفة مقدمة في القطاعات الصناعيه في المدن الاقتصاديه، تؤدي إلى توفير 5 إلى 7 وظائف في صناعات خدمية مرتبطة بها، إضافة إلى وظائف أخرى، ومتوقع أن توفر المدن الاقتصادية أعدادا كبيرة من الوظائف خلال العقد القادم ستسهم في تحديث البنية التحتية ونقل المعرفة عن طريق استقطاب الشركات العالمية في مختلف القطاعات مما سيسهم بنقل المعرفة والتكنولوجيا من هذه الشركات إلى القطاع الخاص السعودي، كما ستحسن هذه المدن من شبكات البنية التحتية الوطنية (مثل المطارات والموانئ والطرق السريعة وخدمات الاتصالات) مما يرفع من تنافسية السعودية إقليميا وعالميا.

● تشهد السعودية حراكا اقتصاديا في مختلف المجالات إلى أي مدى ينعكس هذا التطور المميز على التنمية الشاملة ؟

– الحراك الاقتصادي الذي تشهده السعودية هو انعكاس حقيقي وايجابي للتطور والنمو الاقتصادي، وتنامي أهمية الاقتصاد السعودي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهذا الحراك المتنامي سيتواصل، فالنمو الاقتصادي في السعودية من المتوقع أن تتسارع خطاه هذا العام بفضل زيادة متوقعة في الإنفاق الحكومي وحسب تقارير اقتصادية يتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي للسعودية 4.3% في عام 2007 مقارنة بـ 4.2% عام 2006.

وتشير دراسة إلى الإنفاق في الميزانية

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 22-07-2007 العـــدد : 1432
الصفحـات : 55 المسلسل : 36

الملك عبدالله يقود مسيرة التنمية بالمشاريع العملاقة

الحكومية في ازدياد... وتتوقع المؤشرات لعام 2007 أن يبلغ 116 مليار دولار بزيادة نحو 11.5% عن العام السابق كما شرعت الحكومة في وضع برنامج صناعي للبتروكيماويات من شأنه أن يجعل السعودية ثالث أكبر منتج في العالم بحلول 2015، وهذه الخطوة ستوفر مزيدا من الفرص الوظيفية وهذا البرنامج يتضمن استثمارات قيمتها 70 مليار دولار لتنقل السعودية من مرتبتها الراهنة (العاشرة) على العالم في إنتاج البتروكيماويات لتحتل المرتبة الثالثة.

وتتوقع تقارير اقتصادية أن يرتفع إنتاج البتروكيماويات من 60 مليون طن إلى 100 مليون طن بحلول عام 2015، وأن تتزايد أنواع البتروكيماويات المنتجة إلى مثليها. فالدلائل تشير إلى أن استمرار نمو الاقتصاد السعودي بمستويات أعلى من متوسط النمو الاقتصادي العالمي وهذا سيدعم استقرار السوق النفطية الدولية لعدة سنوات.

إن هناك العديد من المجالات التي ينتظرها مستقبل مشرق كالقطاع العقاري، وسوق المال، ولاسيما بعد استيعاب متغيرات السوق ولكل متغيرات سلبيات وايجابيات وأتوقع بأنه على المستوى المتوسط والبعيد سيكون لدينا سوق قوي ومثمر.

جذب الاستثمار والانضمام لمنظمة التجارة

• تطور المناخ الاستثماري في السعودية خلال السنوات الأخيرة، بنظركم ماهو انعكاس هذا التطور على جذب الاستثمارات الأجنبية ؟

- المناخ الاستثماري في السعودية يشهد تحسنا مستمرا، و المهم توطين وتسهيل إجراءات استثمار رأس المال الوطني الذي بدوره سيشجع الاستثمار الوطني، ولاننكر أن هناك بعض العوائق بعضها متراكم منذ زمن ولكنني وبحسب معرفتي أن معظم هذه العوائق تم التغلب عليها والبعض في طريقه للحل، ونحن متفائلون بذلك حيث قامت الهيئة العامة للاستثمار خلال الربع الأول 2007م، بالترخيص لعدد 232مشروعا أجنبيا ومشتركا.

وهذا سيكون له عائد كبير في المستقبل وسيسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية مما ينتج عنه اقتصاد رائج وفرص كبيرة في المستقبل، كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها السعودية في السنوات الأخيرة، ساهمت بصورة مباشرة في جذب وتنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية بشكل متزايد، حيث تجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية في السعودية 194 مليار ريال موزعة على قطاعات متنوعة من أهمها النفط والغاز، وصناعة البتروكيماويات والطاقة. وقضية الاستثمارات الأجنبية لاتقف أهميتها عند الجانب المادي فقط، بل إن تلك الاستثمارات مهمة في تطوير قدرات الشباب السعودي وتأهيلهم من خلال أساليب تدريبية وعملية توفرها تلك الشركات الأجنبية بشكل احترافي.

كما أن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية له انعكاسات على سياسات الاقتصاد الكلي والهيكل الأساسي، والهيئة العامة للاستثمار تبذل جهودا كبيرة في سبيل تهيئة المناخ الاستثماري، فقد حددت الهيئة من ضمن أدوارها الاستراتيجية أن تسعى إلى إحداث تحسين تدريجي ومستمر للبيئة الاستثمارية في السعودية، بالتعاون والتنسيق والعمل عن قرب مع الجهات الحكومية وفقا لأساليب علمية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، مع استخدام مؤشرات محددة لقياس مدى تحقيق هذا الهدف. ولقد أدركت الهيئة أهمية العمل المتواصل للتعرف على آراء المستثمرين، سواء الأجانب أو المحليين، وعن مدى ملاءمة بيئة الاستثمار وجاذبيتها بالنسبة للمستثمرين. ولبلوغ ذلك الهدف استخدمت الهيئة عدة آليات من أهمها تقارير التنافسية الدولية والمسوحات الميدانية وتتباين جهود الدول في رصد وتقييم الاستثمار بها حسب الظروف الاقتصادية والتحديات التي تواجهها والتي تختلف من بلد إلى آخر، ولعل ما يميز البيئة الاستثمارية في كل البلدان هو التغير المستمر في الظروف والعوامل المؤثرة في الجاذبية الاستثمارية من حيث الفرص والتحديات، لذا تبقى جهود الدول في التغلب على التحديات وتذليل العقبات قاصرة وغير ناجعة ما لم تتم بشكل دوري ومستمر من حيث الدراسة، وصياغة الحلول، ثم المتابعة الجادة لتنفيذ تلك الحلول.

ولدى الهيئة برنامج مهم وهو برنامج 10x10 الذي يهدف إلى تحريك المزيد من المدخرات والموارد المحلية نحو الاستثمار إلى جانب رفع قدراتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتقييم ذلك وفق معايير عالمية دقيقة.

الفرص المتاحة

• ماذا عن الفرص الاستثمارية التي توفرها المملكة للمستثمرين الخليجيين وغيرهم؟

- الفرص الاستثمارية في السعودية مدعومة بعدة اعتبارات مهمة منها الكثافة العددية لسكان المملكة ونسبة تزايد تعداد السكان، وكذلك القوة الشرائية للمستهلك في السعودية، وهناك عامل آخر مهم وهو اتساع المساحة الجغرافية للمملكة مما يعني تنوع الموارد ووجود كيانات بشرية متزايدة وأيضا ما يتطلبه ذلك من شبكة مواصلات حديثة تسهم في خدمة الاقتصاد.

أما عن الفرص الاستثمارية فهي متوافرة في المملكة لتوافر الموارد الطبيعية والتي في مقدمتها النفط والغاز، وقد أجرت الهيئة مسحا لجميع الفرص الاستثمارية المتاحة لدى القطاعين العام والخاص، من أجل جمع وتقييم وتصنيف الفرص

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 22-07-2007 العـــدد : 1432
الصفحـات : 56 المسلسل : 36

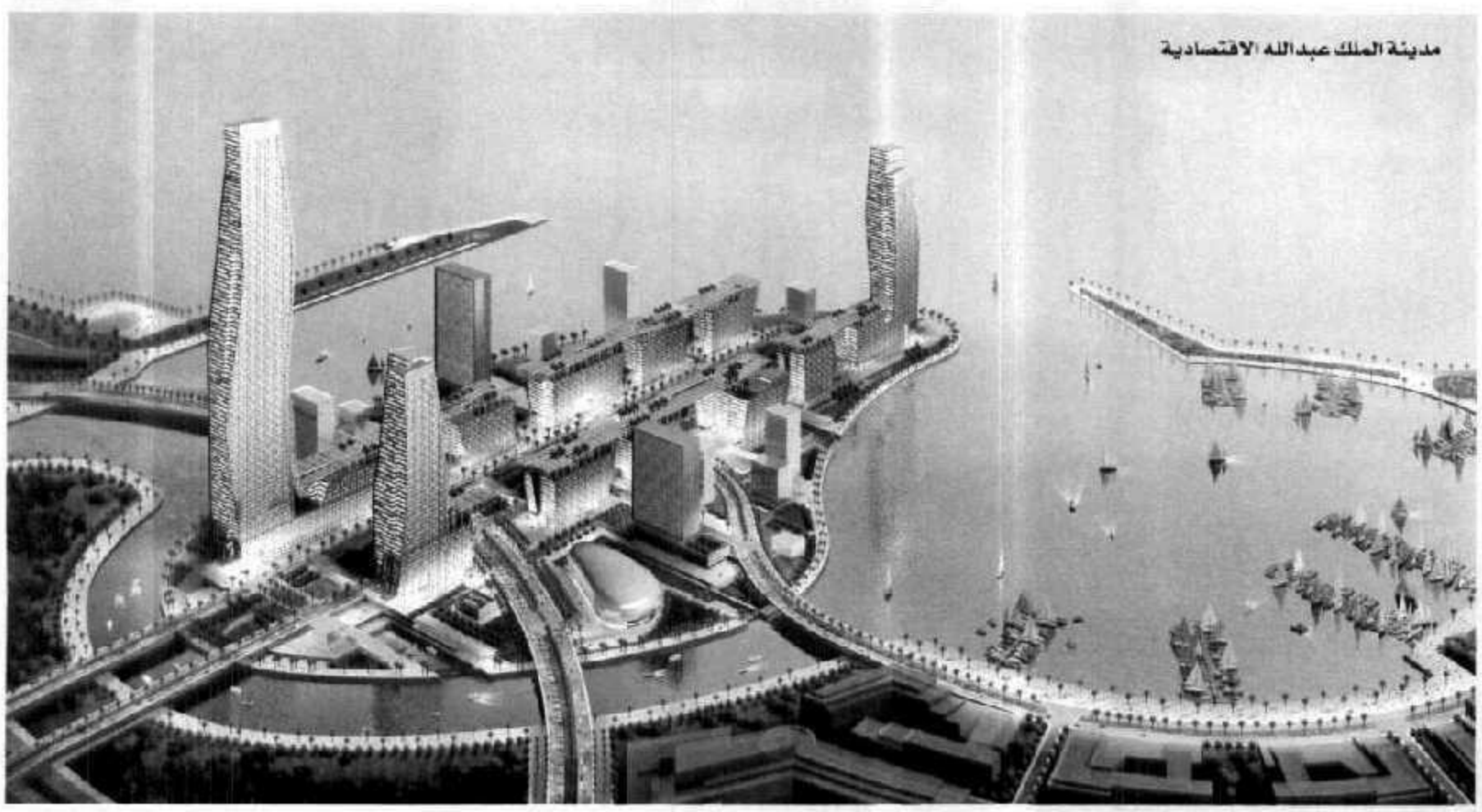
مدينة الملك عبدالله الاقتصادية

الاستثمارية المتوافرة لدى تلك الجهات، لاختيار الأنسب منها حيث بلغت الفرص الاستثمارية التي تمت مراجعتها و تحديثها من قبل الهيئة بعد تقييمها ودراستها 400 فرصة استثمارية وبإجمالي تمويل يزيد على 50.5 مليار ريال، تتوزع على 8 قطاعات اقتصادية في مناطق المملكة المختلفة، وتشمل مشاريع عملاقة ومتوسطة وصغيرة بحيث تتناسب مع القدرات التمويلية لكافة المستثمرين.

المستثمر الخليجي

أما فيما يخص المستثمر الخليجي فأعتقد أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها قناعة بان فتح الاستثمارات وتبادلها بين مواطني دول الخليج يجب أن تكون له الأولوية وتحفيز الاستفادة من تفعيل التكامل الاقتصادي الذي يشمل الجانب الصناعي والتجاري وتسهيل إجراءات الاستثمار ومعاملة المستثمر الخليجي في أي دولة من دول المجلس كمعاملة المستثمر الوطني، واعتقد أن هناك لجنة شكلت من أمانة مجلس التعاون الخليجي للبحث عن معوقات التعاون الاقتصادي وتذليل كل ما يعترض تسهيل عملية التبادل والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

فرص وظيفية جديدة

• في ظل ارتفاع أسعار النفط والقوة الاقتصادية والنمو الكبير الذي تشهده السعودية والدول الخليجية الأخرى، هل يعمل ذلك على إيجاد تنافس بينها للفوز بالشريحة الكبرى من الاستثمار الأجنبي والعربي وما تأثير هذا التنافس في الاستثمارات في المنطقة بشكل عام؟ وكيف ترى التكامل الاستثماري الخليجي؟

- قضية التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية ليست مقتصرة على دول الخليج فهي ظاهرة عالمية وجميع الدول تسعى لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية، والأهم هو الاستفادة من الخبرات الأجنبية والمملكة بادرت إلى إنشاء مركز التنافسية الوطني العام الماضي بهدف متابعة وتقييم التطور في تنافسية المملكة في تحسين تنافسية المملكة وهو وسيلة لتحقيق هدف نمو مستدام في مستوى حياة المواطن السعودي وزيادة ما ينعم به من رفاهية وتساعد التنافسية على تحقيق هذا الهدف عن طريق الارتقاء بمستوى الإنتاجية، وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتوسعتها في المجالات غير البترولية. وهذا سوف يؤدي إلى خلق فرص وظيفية جديدة، وزيادة معدلات تكوين منشآت الأعمال، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي إن التنافسية تشكل أساسا مهما للنمو الاقتصادي حيث دلت التجارب على أن الدول التي تتميز بارتفاع التنافسية، يرتفع فيها حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو، وتنخفض فيها معدلات البطالة، وتتميز بارتفاع معدلات العائد على الاستثمار، وكذلك حجم صادراتها من السلع والخدمات.

لاشك أننا كمواطنين ورجال أعمال خليجيين نطمح إلى مزيد من التكامل الاقتصادي والاستثماري ولاسيما أن دول الخليج لديها ميزات نسبية متفاوتة ومتنوعة ويمكن أن يخلق ذلك قوة اقتصادية مهمة في المنطقة إذا ما تم التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بالاستثمار في هذه الدول، ويدعم ذلك حرص القيادات العليا في هذه الدول على تسهيل إجراءات التعاملات بين المنشآت الاقتصادية في الخليج وتشجيعها لمزيد من النمو المشترك، ونحن متفائلون بأن مسيرة دول مجلس التعاون سوف تشهد مزيدا من الإنجازات وتحقيق الطموحات من خلال القيادة الرشيدة في جميع هذه الدول.

• كيف تنظر إلى دور القطاع الخاص الخليجي في المرحلة المقبلة ؟

- يلمس المهتمون بالقطاع الخاص الخليجي تزايد اهتمام الحكومات وقناعتها بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه على الصعيد الاقتصادي المحلي والدولي، والدول مطالبة بتقديم مزيد من الدعم في مجال البنى التحتية، ومنح القطاع الخاص مزيدا من الامتيازات والمميزات ولاسيما القطاعات المهمة، أعتقد أن القطاع الخاص الخليجي مطالب بالكثير في سبيل إيجاد منظومة اقتصادية خليجية متكاملة والأمل كبير في أن تشهد الفترة المقبلة تطورا نوعيا في تعزيز آليات العمل الاقتصادي الخليجي المشترك وتوجهاته المستقبلية وإيجاد قرارت رسمية لتدليل العوائق التي تعترض طريق ذلك التكامل المنشود، كتفعيل وزيادة مساهمة القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية وانتهاج سياسات اقتصادية تدعم هذا الدور وترفع مساهمته في الناتج المحلي وذلك عن طريق تبني مزيد من السياسات الاقتصادية التحررية الهادفة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في النشاطات الاستثمارية في كافة القطاعات، والاستمرار في تنفيذ برامج التخصيص، وتحسين كفاءة الأسواق المالية والسلعية، كما أن القطاع الخاص الخليجي مطالب برفع جودة الأداء وإحداث تغييرات تطويرية على أدائه وممارساته الاقتصادية وتوطين التكنولوجيا للتفاعل الإيجابي مع المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم.

رجال الأعمال والمسؤولية الاجتماعية

• رجال الأعمال يبحثون عن الفرص التي تسهم في تحقيق الربح المادي والسريع ويغفلون المسؤولية الاجتماعية، ما حقيقة ذلك ؟

- لا أعتقد بصحة ذلك فطبيعة أهل الخليج حب الخير، وهو ما يدعو إليه الدين الحنيف وهناك الكثير من أوجه البذل والعطاء، لكن للأسف ضعف التنسيق وعدم وجود مظلة واضحة لتنظيم هذا العمل الخيري سهل انحراف بعض تلك الأعمال الخيرية إلى غير وجهتها، وأؤكد من خلال قربي من وسط المال والأعمال أن رجال الأعمال لم يغفلوا المسؤولية الاجتماعية فهناك إسهامات كبيرة مادية ومعنوية لرجال الأعمال في خدمة المجتمع ودعم مؤسساته الاجتماعية والدلائل والشواهد واضحة في هذا الشأن، وأشير إلى مبادرة غرفة الرياض بإنشاء إدارة لخدمة المجتمع تقدم إسهامات جليلة.

وأسست الغرفة جائزة تمنح للشخصيات والمنشآت التي قدمت خدمات جليلة للمجتمع،

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 22-07-2007 العـــدد : 1432
الصفحـات : 58 المسلسل : 36

مشاريع التنمية الضخمة.. عنوان مميز في النهضة الاقتصادية

تُعدُ أحد برامج الغرفة التجارية الصناعية الثقافية والتوعويه في الرياض ، وهي تستهدف استنهاض همم القطاع الخاص وحثه على المشاركة في أداء مسؤولياته الاجتماعيه جنبا إلى جنب مع دوره في التنمية الاقتصادية، وكذلك تحفيز الأفراد على تبني مبادرات طويلة المدى تلبى حاجة بعض فئات المجتمع وتعزز مبدأ التكافل الاجتماعي.

كما تهدف هذه الجائزة إلى توثيق عطاء أصحاب المبادرات الخيرية والتطوعية المتميزة سواء بين الأفراد أو المؤسسات وإبرازها كقدوة تحتذى بين منتسبي القطاع الخاص وكافة فئات المجتمع انطلاقا من دور الغرفة التجارية الصناعية كممثلة لهذا القطاع.

● كيف تقيمون الاستثمارات الخليجية المشتركة؟

- أعتقد أن هناك تنامٍ للاستثمارات الخليجية في المنطقة فقد شاهدنا تأسيس البنوك المشتركة واستثمارات الشركات العقارية أيضا وجدت نصيبها بين الدول الخليجية وهناك أمثله كثيرة، من أبرزها شركة إعمار وتشير بعض التقارير إلى أن حجم الاستثمارات التراكمية بين دول المجلس بنهاية عام 2005 بلغت نحو 40 مليار دولار، و هذه النسبة ضئيلة جدا قياسا بإمكانات دول المجلس وحجم استثماراتها الخارجية، إننا نتطلع كرجال أعمال نحو إقامة المزيد من المشاريع في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، ولاسيما تلك المشروعات التي تحاول الاستفادة من التوجهات الاستراتيجية لدول المجلس نحو إقامة السوق الخليجية المشتركة والوحدة النقدية عام 2010. إن هذه المشروعات تمثل من وجهة نظرنا البنى المادية للتكامل الاقتصادي الخليجي.

وبقدر ما للمشروعات الخليجية المشتركة من أهمية في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي، فإن أهميتها لا تقل في تعزيز قدرة الاقتصاد الخليجي على مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى ورياح الانفتاح والعولمة الأخذة في التعاظم والاتساع.

البنوك ودورها المتوقع

● ماذا عن الدور المنظور من البنوك في المرحلة المقبلة لدعم الاستثمارات وتمويل المشاريع العملاقة لرجال الاستثمار في الخليج ؟

- للبنوك دور مهم، وقد لاتتيح بعض الأنظمة والتشريعات الخاصة ببعض البنوك لها بالمشاركة ولكن يجب طرح وجهات نظر البنوك وهي قادرة من خلال عملها الاحترافي والمنظم على أن يكون لها دور فاعل إذا ما علمنا أن دول الخليج تعد من أكثر المناطق سرعة في النمو الاقتصادي، فضلا عن أن حجم تمويل استثمارات البنية التحتية فيها يقدر بـ 400 مليار دولار على مدى العقد المقبل، وهذا يحتاج إلى قنوات تمويل متعددة وقادرة على تغطية هذا الطلب، والبنوك الخليجية يمكن أن تكون لاعبا رئيسا في هذا الجانب ولاسيما مع تواصل عملية تحرير الأعمال وقوانين الاستثمار في الخليج.

تنمية الصادرات

● تنمية الصادرات عامل مهم في تشجيع المستثمرين، ماذا عن هذا الأمر ؟

- تنمية الصادرات أمر مهم وضروري وهناك تحرك نحو التركيز على الاهتمام بالصادرات السعودية وتوج هذا الاهتمام بصدور قرار المقام السامي بإنشاء هيئة حكومية مستقلة تعنى بتنمية الصادرات السعودية غير النفطية وهذا يعد إضافة مهمة لدعم الاقتصاد الوطني، ومواكبة ذلك الاهتمام بإيجاد خطة استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات غير النفطية التي يقدر حجمها بنحو 61 مليار ريال وتمثل 10% فقط من إجمالي الصادرات حاليا، وتشير توقعات مركز الصادرات السعودية إلى أن هذا الرقم سوف يرتفع إلى نحو 76 مليار ريال خلال هذا العام، ومن المهم العمل على تنويع قاعدة الصادرات والوصول بها إلى أسواق جديدة ومهمة كالأسواق الأوروبية مثلا بعد أن حققت السلع السعودية مكانة جيدة في الأسواق الخليجية والاسيوية.

تشجيع الاستثمار الأجنبي

● هل القرارات الأخيرة لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمشترك وما تقوم به الهيئة العامة للاستثمار سيسهم في مزيد من إقبال الاستثمارات الأجنبية أم أن المستثمرين لديهم ملاحظات أخرى تحتاج إليها لزيادة فرص جذبهم للاستثمار في السعودية ؟

إنه بتعاون الجميع ومواصلة التنسيق بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص وبما نلمسه من حرص القيادة السعودية الحكيمة بدعم كل ما يشجع ويسهل الاستثمار سيكون عامل تحسن مستمر، و القرارات الأخيرة تشجع الاستثمار الأجنبي والمشترك والهيئة العامة للاستثمار تسعى إلى تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار والارتقاء بالإجراءات الخاصه بذلك من خلال التنسيق والتعاون مع جميع الجهات المعنية، إضافة إلى اهتمام الهيئة بجميع ملاحظات المستثمرين والسعي نحو تذليل جميع العقبات التي تعترضهم، وكما ذكرت نلحظ تزايدا في الاستثمارات الأجنبية التي لم تأت من فراغ فهي تعرف المميزات النسبية للاستثمار في السعودية وأهميته.

ولا يعني هذا أن نقف عند هذا الحد بل هناك المزيد من المتطلبات التي يمكن أن تسهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية والمشتركة ورفع درجة التنافسية من حيث جذب الاستثمارات.

المشاريع الأكثر جذبا

● ما المشاريع الأكثر جذبا للاستثمار برأيكم؟

- رأس المال دائما يبحث عن الفرص الناجحة، و في السعودية الكثير من تلك الفرص سواء في القطاع الصناعي، حيث عدد من المجالات المهمة والتي في مقدمتها الغاز والبتروكيماويات وقطاع التقنية والاتصالات والصناعة، وكما ذكرت سابقا فإن الهيئة العامة ومن خلال الدراسات والمسوحات وفرت نحو 400 فرصة استثمارية يمكن أن تنشأ عنها فرص أخرى.

وهناك أيضا فرص واعدة واعتقد أن في أسواق المال السعودية فرصة مقبلة، وكذلك أتوقع حدوث طفرة عقارية قادمة يدعم ذلك مؤشرات الزيادة السكانية وزيادة الطلب على الوحدات السكنية وأعتقد أن إنشاء الهيئة العليا للإسكان سيكون لها دور فاعل في دعم هذا القطاع الحيوي والمهم، وأتمنى اكتمال المنظومة العقارية بإنشاء شركات التمويل العقاري لتكون رابطا بين الشركات العقارية وطالبي الإسكان.

● إلى أي مدى ساهمت عودة رؤوس الأموال من الخارج في تطوير وتسريع الحراك الاقتصادي بقطاعاته المختلفة ؟

- مسألة الاستثمار وتهيئة المناخ المناسب ليس مرتبطا بعودة رؤوس الأموال من الخارج، على الرغم من أهمية تنامي الاستثمارات الوطنية إلا أن وجود استثمارات سعودية في الخارج لايعني أن ذلك أمرا سلبيا، هناك أموال مستثمرة في الخارج وعادت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ولاشك كان لها دور في تسريع عملية النمو الاقتصادي وهي جزء من عدة عوامل ساهمت في هذا الحراك الاقتصادي، وكما ذكرت فلا يمكن بناء استراتيجية استثمار وطنية على الأموال العائدة فقط، فجذب الاستثمارات الأجنبية أمر أكثر أهمية، كما أن للمناخ الاستثماري الجيد والوضع الأمن في المملكة دورا رئيسا في عودة بعض رؤوس الأموال السعودية من الخارج ■